أنظمة الحكم

حددت أنظمة الحكم نظام السلطة الذي سيسري على الشعب والذي يتم من خلاله وضع القوانين التي تنظم حياة الأفراد وتضمن لهم حقوقهم وتلزمهم بالواجبات ، ومن أبرز أنظمة الحكم التي طبقت في أماكن معينة وفي أزمنة متعددة ... مايأتي :

أولاً : الحكم الفردي

قام الحكم الفردي على قاعدة أساسية هي انفراد شخص واحد بممارسة السلطة ، بوصفها حقاً شخصياً له ، فيعمد الى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشرها بنفسه ، حتى وان كان محاطاً بالمساعدين والمستشارين ، فسلطة الدولة تتحدد بمميزات ذاتية يتمتع بها الحاكم الفرد ، وهذه المميزات تكون وراثية أو مكتسبة ، ومن ثم فان وصوله الى الحكم قد يكون عن طريق الوراثة فيسمى أميراً ، أو سلطاناً ، أو ملكاً ، أو امبراطورا ، أو قيصراً ، أو غير ذلك من التسميات ، أو ان يكون توليه لمركزه الرئاسي عن طريق القوة ، والمقدرة الذاتية ، والكفاية الشخصية ، فيسمى عندئذ دكتاتوراً .

ركز هذا النوع من الأنظمة السياسية جميع السلطات بيد الحاكم الفرد ، ومنه تنبع الأفكار في ممارسة السلطة ، ومن ثم فلا قيمة لرأي الشعب كلاً أو بعضاً ، مادام الحاكم ممسكاً بالسلطة ، ومصادراً لحقوق المواطنين وحرياتهم ، ويأتي نظام الحكم هذا بصورتين: الملكية المطلقة أو الدكتاتورية .

– **الملكية المطلقة** : تستند النظم الملكية المطلقة على الوراثة ، أي انتقال السلطة من السلف الى الخلف ، وحاكم الدولة هنا هو مصدر السلطات وصاحب الارادة المسيرة لنظام الحكم ، فسلطاته غير محدودة وهو يستمدها من الاله ، ومن أسلافه بموجب قواعد الوراثة ، ولايكون مسؤولاً أمام أحد وعلى الجميع اطاعته والخضوع لارادته .

سادت الملكية المطلقة في جميع أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى ، الا أنها اختفت ، أو تحولت الى ملكية دستورية مقيدة في كثير من البلدان في العصور الحديثة ، ومع ذلك فما تزال بعض الممالك ومنها العربية تأخذ بالحكم المطلق الى اليوم .

– **الدكتاتورية** : ان الدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي ، مثلها مثل الملكية المطلقة ، فكلاهما يقوم على أساس انفراد شخص بالسلطة ، ولكنهما يفترقان في أن الدكتاتور لايتولى الحكم بالوراثة ، بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وجهوده ، وبذلك فان الوراثة هي أساس السلطة ومصدرها في الملكية المطلقة ، وأن القوة والعنف هي أساس السلطة في الدكتاتورية .

إن السلطة تتركز في يد فرد واحد هو الدكتاتور ، اذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ، ويكون صاحب الأمر وهو الآمر الناهي والسيد المطاع ، غير مخالفة لمشيئته ، ولا خروج على إرادته ولا مناقشة لآرائه ، ولا معارضة لاتجاهاته .

عرفت البشرية قديماً وحديثاً النظام الدكتاتوري ، إذ عرفته بعض المدن اليونانية القديمة ، ولاسيما في جزيرة صقلية ، قبل الميلاد بأربعة قرون ، وكانت تطلق على أصحاب الدكتاتوريات تسمية الطغاة ، كما عرفت روما الدكتاتورية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد في أثناء حالة الظروف الحرجة ، فقد كانت جميع السلطات تنحصر بشخص الحاكم ويدعى دكتاتوراً لمدة ستة أشهر ، بناءً على طلب الشعب ، وعلى هذا فان نظام الدكتاتور في روما هو نظام دستوري يقرر في أثناء الأزمات ، كحالة العدوان الخارجي ، أو الثورة الداخلية ، أو الانقلاب العسكري ، غير أن هذا النظام الدستوري سرعان ما تحول الى الدكتاتورية ، بفعل الانحراف عن مبادئه ، وأصبح مع الزمن وسيلة للاستيلاء على الحكم وحصر جميع السلطات بيد صاحبه ، مما نشأت عنه الامبراطورية الرومانية ، وفي عصر النهضة الأوربية في القرون الوسطى ظهرت الدكتاتورية في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ويعد أوليفر كروميل أول دكتاتور حاول أن يجعل نظامه دستورياً في العصر الحديث ، وذلك بانشائه جمهورية في انكلترا عام ١٦٤٨ ، تستند الى جماعة منظمة وتعتمد على القوة والعنف .

عادت الدكتاتورية الى الظهور في التاريخ المعاصر أشد وطأة وأكثر تنظيماً وأشمل نطاقاً ، وهذا هو حال النظام النازي في المانيا ، والنظام الفاشي في ايطاليا ، ونظام فرانكو في اسبانيا ، وكثير من الأنظمة الأخرى في العالم .

قسمت الدكتاتوريات المعاصرة الى نوعين هما :

١ – **الدكتاتوريات المذهبية :** وهي الدكتاتوريات التي تستند الى إيديولوجية شمولية ، تلف المجتمع في جميع نواحي حياته ، وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاههم ، كما هو الحال مع العقيدة النازية ، والعقيدة الفاشية ، والفرانكونية ، وبعض دكتاتوريات العالم الثالث .

٢ – **الدكتاتوريات التجريبية :** وهي الدكتاتوريات التي لاتستند الى منهج علمي ، أو عقيدة معينة ، بل تلجأ الى التجربة ، والخبرة الشخصية ، والممارسات الآنية ، ومن أبرز أمثلتها الدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم .

ثانياً : حكم الأقلية

انفرد عدد محدود من الأفراد في تولي السلطة وهذا مايسمى حكم الأقلية ، ويتصف بعدم تركيز صلاحية الحكم واتخاذ القرارات بيد حاكم واحد ، وحكومة الأقلية تعني أن زمام السلطة بين أيدي فئة قليلة ، سواء تمثلت هذه الفئة في طبقة متميزة على أساس نبل الأصل ، أو العلم ، أو الفروسية ، أو في الذين يملكون ثروة محددة أو نصاباً مالياً معيناً ، فاذا كانت السلطة محصورة في طبقة من المتميزين من حيث الأصول ، أو العلم ، أو الفروسية ، سميت بالحكومة الارستقراطية ، واذا كانت السلطة بيد فئة من الأغنياء سميت بالحكومة الأوليجارشية ، و كان يراد بالارستقراطية عند اليونانيين القدماء حكومة أفضل الناس ، وهم تلك الأقلية من الحكماء ، أما الأوليجارشية فهي حكومة الأقلية من الأثرياء التي تعمل غالباً لصالحها .

وصف حكم الأقلية بانه حلقة وسطى ، تمهد للانتقال من الحكم الفردي الى الحكم الديمقراطي ، وقد مرت بهذه المرحلة معظم الدول الغربية ، اذ تحولت السلطة في انكلترا من الملكية المطلقة التي تركز جميع السلطات في يد الملك ، الى حكم للأقلية من أعضاء البرلمان ، سواء في ذلك الارستقراطية المتمثلة في مجلس اللوردات المكون من النبلاء ورجال الدين ، أو الأوليجارشية المتمثلة في مجلس العموم ، المكون من البرجوازيين ، وذلك لأن الإنتخاب مقيد بنصاب مالي ، ولم تكن هذه المرحلة الا توطئة

للانتقال الى الحكم الديمقراطي ، حيث تقلصت اختصاصات مجلس اللوردات الى حد كبير ، وأصبح مجلس العموم أكثر تمثيلاً للناس بإلغاء شرط النصاب المالي ، واقرار مبدأ الاقتراع العام ، وجعل الشعب مصدراً لجميع السلطات .

ثالثاً: الحكم الديمقراطي

اختلف الحكم الديمقراطي عن الحكم الفردي التي تكون السلطة فيه مركزة في يد شخص واحد ، فضلا عن حكم الأقلية التي تباشر سلطاتها من قبل فئة محدودة من الأفراد ، ويتولى الشعب في الحكم الديمقراطي السلطة مباشرة ، أو بوساطة ممثلين ، بوصفه صاحب السلطة ومصدر السيادة ، والديمقراطية اصطلاح يوناني الأصل ، يعني حكم الشعب ، وقد مر عليها أدوار عديدة ، كان لها في كل دور مفهوم يختلف عن مفهومها في الأدوار الأخرى ، وتختلف بمفهومها باختلاف البلاد المطبقة فيها ، ومن ثم صارت لها تعاريف عديدة ، لعل أكثرها شيوعاً هو تعريف الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن ، ومؤداه أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب .

عرف اليونانيون القدماء الديمقراطية ، وكتب عنها مفكريهم منهم ، هيرودوت ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وغيرهم ، ووصفت الكثير من مدنهم السياسية بانها ديمقراطية ، على الرغم من أنها لم تكن الا تعبيراً عن تحكم الارستقراطية ، وأن ممارسة الديمقراطية فيها كانت محدودة ، لأن السلطة لم تكن الا بيد فئة محدودة من الأفراد هم المواطنون الأحرار فقط ، أما الديمقراطية بمعناها الحديث فهي وليدة العصر الراهن ، اذ يتجه عالم اليوم على اختلاف كتله السياسية والمذهبية ، نحو إقامة أنظمة حكم ديمقراطية ، أو التطلع اليها ، أو العمل على وضع الأسس اللازمة للانتقال اليها .

صنفت المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة والتي تتم بعدة صور الى :

أ- الديمقراطية المباشرة / اذ يتولى الشعب السلطة والحكم بنفسه بصورة مباشرة .

ب- الديمقراطية شبه المباشرة / تتم عبر الجمع بين كل من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية أو غير المباشرة .

ج- الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية / وفيها يختار الشعب أشخاصاً يمارسون السلطة نيابة عنه .